القسم :- الإقتصاد

الكلية :- الإدارة والإقتصاد

الجامعة :- صلاح الدين - أربيل

المادة :- سياسات المالية العامه

كراسة المادة – المرحلة الثالثة – كورس الثاني

اسم التدريسي :- د. لاوين رفيق احمد

السنة الدراسية:- 2024-2023

كراسة المادة

Course Book

1. اسم المادة	اقتصادىات المالية العامة
2. التدريسي المسؤول	د. لاوين رفيق احمد
3.القسم/ الكلية	الإقتصاد / الإدارة والإقتصاد
4.معلومات الاتصال:	الايميل: laween.ahmed@su.edu.krd
5.الوحدات الدراسىة(بالساعة) خلال الاسبوع	النظري 3 ساعات
6.عدد ساعات العمل	30 ساعة
7. رمز المادة (course code)	

٨. البروفايل الاكاديمي للتدريسي	**الاسم التدريسي: د. لاوين رفيق احمد** **تاريخ الولادة : 16–3–1983** **محل الولادة: اربيل** **اللقب العلمي: مدرس** **– بكلوريوس في قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين محافظة اربيل 2004–2005** **– الماجستير في الاقتصاد الكلي/ النقود والبنوك في عام 2010** **– الدكتوراه في الاقتصاد الكلي/ الاقتصاديات المالية العامة**

٩. المفردات الرئيسية للمادة Keywords	**المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، السياسة المالية، السياسة الضريبية، السياسة الإنفاقية، السياسة الإيرادية، سياسة الدين العام.**

١٠. نبذة عامة عن المادة

يحتل علم المالية العامة مركزاً هاماً ضمن العلوم الإقتصادية، حيث أن المالية العامة تعد حلقة الوصل بين السياسة والإقتصاد، لذلك سمي علم المالية قديماً بالإقتصاد السياسي. والواقع أن النظام المالي إنعكاس للنظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي، والذي هو إنعكاس لمعتقدات المجتمع، ويؤثر فيه أحكام سياسية وإقتصادية وأخلاقية. ولقد أصبح لهذا العلم أهمية بالغة في كافة المجتمعات المعاصرة بالنظر الى ما طرأ على دور الحكومة ككيان سيادي منظم من تطورات جذرية، وهو ما يتضح من تطور دور الحكومة من الحارسة الى المتدخلة ثم المنتجة.ومن هنا تبرز أهمية تطور مباديء التحليل الإقتصادي وإيجاد الوسائل اللازمة لتمويل النفقات الحكومية وأثرها على رخاء المجتمع التي تعد الهدف الرئيسي لإقتصاديات المالية العامة، بما في ذلك دراسة المتغيرات الكلية المتعلقة بهذا العلم .(Aggregate Variables) .

١١. أهداف المادة: (ان لاتقل عن 100 كلمة)

هذا العلم يسعى الى تحقيق أربعة أهداف رئيسية وهي:- 1- الإستغلال الأمثل للموارد. 2- العدالة في توزيع الدخول.3- ألإستقرار الإقتصادي.4- النمو الإقتصادي.

لا شك أن لعلم المالية العامة دور في أحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإقتصادات النامية، حيث أن الحكومة بحد ذاتها كمؤسسة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تعمل من أجل تحقيق الإشباع للحاجات العامة والمحافظة على إنتظام مسيرة الحياة الإقتصادية.وبذلك فإن المهمة الأساسية تتعلق بتحديد الموارد التي يستوجب الحصول عليها من قبل الحكومة لإدامة التوازن العام والخاص، حيث أن الموارد التي تحتاجها الحكومة تقرر نفقاتها والأهداف التوزيعية لها

أصبحت مسألة الدراسة والبحث والتحليل في هذا العلم بموضوعاته المتعددة جديرة بالإهتمام والتركيز عليها،ويهدف هذا المنهج بمواضيعه المختلفة الذي يمثل محاولة لعرض منهجي لعلم إقتصاديات المالية العامة بموضوعاته الأساسية التي تأخذ طابع التبسيط والعمق التحليلي في الوقت نفسه لعله يكون مفيداً للطلبة الدارسين لهذا العلم والمهتمين بأمور السياسة المالية والإقتصاد العام.

١٢. التزامات الطالب:

- **الإلتزام بالحضور وعدم الغياب في المحاضرات.**
- **إستفسارات ومداخلات وحوارات حول الموضوع في كل ساعة دراسية.**
- **إجراء الإمتحانات المختصرة.(Quiz)**
- **إعداد التقارير حول المواضيع الحيوية والمهمة.**

١٣. طرق التدريس

يتم إستخدام أدوات ووسائل مختلفة بهدف تدريس المادة والتوصيل الأمثل والأفضل للمعلومات الى الطلبة، ومن أهم هذه الوسائل والأدوات:-

•العرض الإلكتروني من خلال إستخدام برنامج (Power Point)

•ويتضمن هذا العرض مما يأتي:-

-العناوين الرئيسة والفرعية الأساسية للمواضيع المختلفة.

-التعاريف والملاحظات المهمة والأساسية.

-الأشكال البيانية بكافة أنواعها.

-الجداول والإحصائيات.

-المعادلات الرياضية والرموز الضرورية.

* إستخدام اللوح الأبيض (وايت بورد) لشرح المحاضرات في المواضيع التي تحتاج ذلك وخاصةً الأمثلة الرقمية.

١٤. نظام التقييم

-إجراء إمتحانين خلال السنة الدراسية على (20) درجة لكل إمتحان، أي (40) درجة مجموع الإمتحانيين.

-تخصيص درجات إضافية على النشاطات الصفية والحضور في المحاضرات وعدم الغياب والواجبات البيتية وإعداد التقارير والإمتحانات المختصرة.(Quiz)

-مجموع درجات السعي السنوي للمادة الدراسية هو (40) درجة.

١٥. نتائج تعلم الطالب (ان لاتقل عن 100 كلمة)

لاشك أن الهدف النهائي لعلم الإقتصاد هو إشباع الحاجات الإنسانية بصورةٍ عامة. والمالية العامة كأحد فروع هذا العلم، إنما تهتم بإشباع الحاجات العامة فحسب. فالعلاقة بين المالية العامة والإقتصاد هي علاقة الجزء بالكل. وتتأكَّد هذه العلاقة من خلال ما ينشأ عن نشاط الحكومة من علاقات مالية تنعكس على حركة المتغيرات الإقتصادية الكلية. ومن الطبيعي أن تكون السياسة المالية أداة من أدوات السياسة المالية ومن الضروري أن يتحقق فيها وحدة الهدف.

هناك علاقة وثيقة ومتبادلة بين المالية العامة والسياسة. ذلك أن النظام المالي إنما ينعكس توجهات النظام السياسي، كما أنه أداة لتحقيق أهداف هذا النظام. وأما النظام السياسي فينشي آثار قوية على المالية العامة. ذلك أن النفقات العامة والإيرادات العامة تختلف كماً ونوعاً بإختلاف طبيعة وفلسفة هذا النظام. وأما الموازنة العامة للحكومة فهي ترجمة فعلية لتوجهات الإدارة السياسية وأهدافها، وهي سياسة الدولة بلغة الأرقام. وهناك علاقة قوية بين المالية العامة والقانون، فالتشريع المالي(مجموعة القوانين والقواعد التي تلتزم بها الدولة في إدارة شئونها المالية، هو الأداة اللازمة لضبط التصرفات المالية للحكومة الخاصة بالنفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة.

١٧. المواضيع	**اسم المحاضر**

الأسابيع	التأريخ	المواضيع (العناوين)

* الأسبوع الأول	10-9-2023	**اولا: التعريف بالسياسات المالية وأدواتها (مفهوم) تعريف(السياسة المالية)** **ثانيا: أهداف السياسة المالية** **ثالثا: اوجه السياسة المالية** **رابعا: ادوات السياسة المالية**
* الأسبوع الثاني	17-9-2023	- **أدوات السياسة المالية (الادوات الالية)** - **أدوات السياسة المالية (الادوات المستقلة)**
* الأسبوع الثالث	24-9-2023	**السياسة المالية في منظور المدارس الاقتصادية**
* الأسبوع الرابع	1-10-2023	**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات**
* الأسبوع الخامس	8-10-2023	**الاثار الاقتصادية لادوات السياسة المالية (أهم الاثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة)**
* الأسبوع السادس	15-10-2023	**تحليل أثر النفقات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**
* الأسبوع السابع	22-10-2023	**الاثار الاقتصادية للضرائب، أثر الضرائب على الاستهلك و الادخار**
* الأسبوع الثامن	29-10-2023	**أثر الضرائب على الانتاج، أثر الضرائب على السعار**
* الأسبوع التاسع	5-11-2023	**، أثر الضرائب في توزيع الدخل.**
* الأسبوع العاشر	12-11-2023	**اثر الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

* الأسبوع الحادي عشر	19-11-2023	العلاقة بين السياسة المالية والموازنة العامة ،
* الأسبوع الثاني عشر	26-11-2023	مؤشرات التحليل القتصادي للموازنة العام
* الأسبوع الثالث عشر	3-12-2023	امتحان السعي

١٨. المواضيع التطبيقية (إن وجدت)	

١٩. الاختبارات

1 . **انشائي:** في هذا النوع من الاختبارت تبدأ الاسئلة بعبارات كـ: وضح كيف، ماهي اسباب ...؟ لماذا ...؟ كيف...؟ مع ذكر الاجوبة النموذجية للاسئلة. يجب ذكر امثلة.

س1/ ما هي معايير التفرقة بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة؟

ج/1–معيار طبيعة الجهة القائم بالإشباع .2–معيار مصدر الإحساس بالحاجة. 3–معيار أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة ممكنة. 4–معيار الدور التقليدي للدولة *.توفر شرطين للحاجات العامة:– 1– يحقق إشباع الحاجة منفعة جماعية .2– أن تتولى الدولة إشباع الحاجة أو إحدى هيئاتها العامة.

س2/ ما هي الحدود أو الضوابط الذي يخضع لها الإنفاق في أية دولة من الدول؟

ج/ المبحث الأول:– دور الدولة وأثره في حجم الإنفاق

أولاً:– الدولة الحارسة

ثانياً:– الدولة المتدخلة

ثالثاً:– الدولة المنتجة

المبحث الثاني:– العوامل الإقتصادية وأثرها في حجم الإنفاق

أولاً:– أثر مستوى النشاط الإقتصادي

ثانياً:– أثر طبيعة البنيان الإقتصادي

المبحث الثالث:– العوامل المالية وأثرها في حجم الإنفاق

س3/ ما هي أنواع الضرائب الكمركية من حيث الوعاء؟

ج/ 1- الضرائب الكمركية،(هي الضرائب التي تفرض على التجارة الخارجية دخولاً وخروجاً وعبوراً.(ضريبة الوارد والصادر والعابر (الترانسيت).

س4/ ما هي أهداف الموازنة العامة للدولة؟

ج/ أهداف الموازنة العامة

أولاً:- الأهداف الإقتصادية

ثانياً:- الأهداف الإجتماعية

ثالثاً:- الأهداف المالية

رابعاً:- الأهداف السياسية

2 . **صح أو خطأ:** في هذا النوع من الاختبارات يتم ذكر جمل قصيرة بخصوص موضوع ما ويحدد الطلاب صحة أو خطأ هذه الجمل. يجب ذكر امثلة.

س1/ يعد الإنفاق العيني إنفاقاً عاماً.

س2/ لم يكن تغير دور الدولة سبباً من أسباب الزيادة في حجم النفقات العامة.

س3/ يفرض الثمن العام بقانون بينما يتحدد الرسم بقرار إداري.

س4/ يعد أسلوب التصاعد بالطبقات أكثر عدالةً من أسلوب التصاعد بالشرائح.

3 . **الخيارات المتعدده:** في هذا النوع من الاختبارات يتم ذكر عدد من العبارات او المفردات بجانب او اسفل جملة معينه ويقوم الطلاب باختيار العبارة الصحيحه. يجب ذكر امثلة.

س1/ من معايير التفرقة بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة :-

ج/معيار اكبر ربح بأقل كلفة ممكنة. معيار الدور الوظيفي للدولة. معيار أكبر منفعة بأقل نفقة ممكنة. معيار الملكية.

س2/ يعتبر ..... سبباً حقيقياً لزيادة النفقات العامة.

1- التضخم. 2- زيادة عدد السكان. 3- التغيير في أساليب الحسابات الحكومية.4- الأسباب الإقتصادية.

س3/ يطلق على الدومين العام الأموال الخاضعة لأحكام.

1- القانون الخاص.2- القانون الإداري.3- القانون العام. 4- القانون الدستوري.

س4/ تعتبر الضريبة على المبيعات من الضرائب.

1- التصاعدية. 2- المباشرة. 3- غير المباشرة.4- الشخصية.

٢٠. ملاحظات اضافية:

من المفيد أن تستخدم البيانات والأرقام والإحصائيات المتعلقة بإقليم كوردستان العراق في شرح المحاضرات وربط النظريات والتحاليل بالجانب التطبيقي للمالية العامة لحكومة إقليم كوردستان، ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لحل المشاكل المالية والإقتصادية والإجتماعية التي تعاني منه المجتمع الكوردستاني في الإقليم.